

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة

تقرير حول

تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية

في الجزائر

مقدمة

تمكنت المرأة الجزائرية إقتحام شتى مجالات الحياة العامة، مسجلة تألقا في العديد منها بفضل الإرادة السياسية المتواصلة للدولة، إذ يحتل محور ترقية المرأة مكانة هامة في برامج الحكومات المتعاقبة، ضمن فلسفة متكاملة تضمن ترقية المواطن والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

في هذا السياق، نصّت كافة دساتير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ونبذ كافة أشكال التمييز، لاسيما القائم على أساس الجنس. كما انضمت الجزائر لمختلف المواثيق والإتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما فيها المتعلقة بالمرأة.

قد تبنت الجزائر مختلف المسارات الدولية المتعلقة بالموضوع وهي بالأخص منهاج وخطة عمل بكين لتمكين المرأة وكذا أهداف الألفية للتنمية وأهداف التنمية المستدامة، بغرض تكريس حقوق المرأة والنهوض بقضاياها. وعليه، تم إنتهاج سياسة متعددة الإتجاهات ومتشعبة الميادين لصالح ترقية المرأة، لاسيما المرأة الريفية، يتم بلوغ أهدافها بتكاتف جهود مختلف الفاعلين من خلال توفير محيط قانوني واجتماعي وثقافي وإقتصادي وسياسي من شأنه ضمان المساهمة الفعلية للمرأة الجزائرية أينما كانت في مسار تنمية البلاد، لاسيما المناطق الريفية.

ويستعرض هذا التقرير أهم وأبرز أطر السياسات والبرامج والمبادرات الرامية لترقية النساء والفتيات خاصة المتواجدات منهن في المناطق الريفية خلال السنوات الأخيرة.

I. الإطار القانوني لحماية وترقية المرأة:

- الدستور

تكريسا لمبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات ونبذ التمييز لاسيما القائم على أساس الجنس، جاء الدستور الجديد المعدل سنة 2016 مبدءاً ضمان التناسف بين الرجال والنساء في الولوج إلى سوق الشغل وتشجيع ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات.

- قانون العقوبات:

في إطار تعزيز المنظومة القانونية في مجال حقوق الإنسان المتعلقة بمحاربة مختلف أشكال التمييز وفقاً للمبادئ المكرسة دستورياً، تم تعديل قانون العقوبات لإقرار حماية قانونية للمرأة، لاسيما في بعض الحالات التي تكون فيها المرأة أكثر عرضة للعنف، إما بحكم وضعها الاجتماعي و/أو الاقتصادي أو وضعها العائلي أو المهني.

إن تكيف قانون العقوبات من خلال تعديله واستحداث مواد جديدة تجرم جميع أشكال العنف بأنواعه سواء كان في الأماكن العمومية أو في مكان العمل، وهو يوفر حماية أكثر للمرأة من أشكال العنف الجسدي و اللفظي و الجنسي و الاقتصادي الذي يستهدفها بسبب جنسها.

- قانون الأسرة:

تم تعديل قانون الأسرة سنة 2005 لتعزيز حقوق المرأة، لاسيما من خلال:

- تحديد سن الزواج إلى 19 عاماً لكل من الرجل و المرأة،
- استعادة التوازن في الحقوق والواجبات بين الزوجين،
- واجب الزوج أن يوفر في حالة الطلاق سكناً لائقاً لطليقتة الحاضنة للأطفال.

- قانون الجنسية:

تجسيدا لمبدأ المساواة الذي نص عليه الدستور وتجسيدا للمادة 9 الفقرة 2 من إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي أقرتها الأمم المتحدة سنة 1979 والتي صادقت عليها الجزائر سنة 1996، تم تعديل قانون الجنسية في سنة 2005 لتمكين الأم من إعطاء جنسيتها لأبنائها. وسمح التعديل أيضا باكتساب الجنسية الجزائرية عن طريق الزواج مع شخص جزائري الجنسية.

- صندوق النفقة:

تعززت الآليات القانونية الرامية إلى حماية المرأة المطلقة الحاضنة لأطفال قصر بإنشاء صندوق النفقة بموجب القانون رقم 01-15 المؤرخ في 4 يناير 2015، من خلال تخصيص مبلغ مالي لها في حال تخلي الزوج السابق عن دفع النفقة، أو لعدم قدرته على دفعها.

- القانون العضوي رقم 01-12 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بنظام الإنتخابات: يضمن حق

التسجيل بالقوائم الانتخابية لكل مواطن و مواطنة يتوفرون على الشروط المطلوبة قانونا (المادتين 6 و7)،

- القانون العضوي رقم 03-12 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بتوسيع حظوظ تمثيل المرأة في

المجالس المنتخبة: نصت أحكام هذا القانون على مبدأ نظام الحصص (الكوطة)، ويقرر عملية إدراج أسماء مرشحات ضمن القوائم الانتخابية ليتراوح حسب عدد المقاعد ما بين 20 % و 50%.

- القانون العضوي رقم 04-12 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية: تضمنت

أحكام هذا القانون مبدأ رفض أية قائمة انتخابية إذا لم تتضمن نظام الحصص (الكوطة)، وحفاظا على هذا المبدأ، يتم تعويض المرشح الذي لا يمكنه أداء مهامه الانتخابية من قبل شخص من نفس الجنس (المادتين 2 و3).

II. تحقيق المساواة في الحصول على التعليم الجيد والتدريب:

- تكريس وتجسيد حق التمدرس:

تعمل وزارة التربية الوطنية، باستمرار على توفير الوسائل الكفيلة بتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين الجنسين في مجال التمدرس في جميع المستويات التعليمية وفي جميع أنحاء الوطن، سواء في المدن أو القرى أو الصحاري.

وتعد ثقافة حقوق الإنسان بصفة عامة، بما فيها حقوق المرأة، من المضامين المدججة بصفة شاملة في المناهج المدرسية للمراحل التعليمية الثلاث (الإبتدائي، المتوسط والثانوي) لتعمل على ترسيخ القيم الخاصة بالمساواة والعدل والتسامح والتعاون لدى التلاميذ منذ سن المبكرة، مع تلقينهم قواعد الحياة والعيش معا. كما تعمل على تنمية الحس المدني لديهم وتنشئتهم على قيم المواطنة ومبادئ العدالة والإنصاف وتساوي المواطنين في الحقوق والواجبات، وكذا إكسابهم مبادئ النقاش وقبول رأي الأغلبية، وتفادي التمييز والعنف وتفضيل الحوار.

كما أصبحت الكتب المدرسية المؤلفة حديثا، في إطار الإصلاح الذي عرفته المنظومة التربوية الوطنية، خالية من الصور النمطية التقليدية التي كانت تظهر فيها المرأة في مكانة ودور إجتماعيين تقليديين، بل تعززت صورتها وتحسنت من خلال الأدوار التي أعطيت لها، بحيث صارت تشارك الرجل في بناء المجتمع بمختلف مكوناته.

في هذا الشأن، يتمتع كل الأطفال، بغض النظر عن تواجدهم بالمناطق الحضرية أو الريفية، بالحق في التعليم الإلجباري إلى غاية 16 سنة والمجاني طوال المسار الدراسي.

وأقر القانون رقم 04-08 المؤرخ في 23 يناير 2008، المتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية، الحق في التعليم لكل جزائرية وجزائري دون تمييز قائم على الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الجغرافي وتعميم التعليم الأساسي وضمان تكافؤ الفرص فيما يخص ظروف التمدرس ومواصلة الدراسة بعد التعليم الأساسي. وتشجيعا وتحفيزا لتمدرس الأطفال، وبالأخص الفتيات الريفيات والقاطنات في المناطق المعزولة، وتفاديا لتوقفهم المبكر عن الدراسة، تقدم الدولة مساعدات من شأنها أن تساهم في تحسين ظروف التمدرس، وحث التلاميذ وخاصة الفتيات، على مواصلة الدراسة وإتمام تعليمهم، وتتلخص فيما يلي:

- ضمان مجانية التعليم؛
- تنظيم حصص المعالجة البيداغوجية لفائدة التلاميذ الذين يعانون من صعوبات تعليمية، قصد تداركها، وتمكينهم من مواصلة مساهمهم الدراسي بصفة عادية؛
- إعطاء فرصة ثانية للتلاميذ الذين لم يتحصلوا على المعدل المطلوب للإنتقال إلى المستوى الأعلى، وذلك من خلال تنظيم الإختبارات الاستدراكية في جميع المستويات التعليمية؛
- إعادة إدماج التلاميذ الذين تركوا الدراسة دون بلوغ سن 16 سنة، تتم بمجرد إبداء الرغبة في العودة؛
- مجانية الكتاب المدرسي والأدوات المدرسية للأطفال المعوزين؛

■ توفير النقل المدرسي والإطعام والصحة المدرسية.

التربية التحضيرية

تشكل التربية التحضيرية مقوماً قاعدياً في تربية الأطفال وتحضيرهم للالتحاق بالتعليم الابتدائي، بإتاحة الفرصة لهم للتعلم وتطوير قدراتهم البدنية والذهنية والابتكارية والنفسية الاجتماعية. وترمي إلى تطوير شخصيتهم وجعلهم يكتسبون المهارات الحسية الحركية والعادات الحميدة التي تعدهم للحياة الجماعية و تلقينهم العناصر الأولى للقراءة والكتابة والحساب.

التعليم والتكوين عن بعد

يتولى الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد توفير إمكانيات التعليم للفئات من المجتمع التي لا يمكنها متابعة دراستها بشكل عادي حضورياً لأسباب مختلفة، فهو بمثابة فرصة ثانية يستفيد منها بالأخص المتسربين من مقاعد الدراسة لسبب أو لآخر.

محو الأمية:

لقد سمح تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية المسطرة للفترة 2007-2016 بتسجيل أكثر من 3,5 مليون دارس خلال الفترة 2007-2014 لكل المستويات، حيث تمثل الإناث 87 % من العدد الإجمالي، لاسيما القاطنات بالمناطق الريفية. وبلغ عدد الدارسين الذي تخلصوا من الأمية غي نهاية 2014، أكثر من 2 ملايين شخصاً. سمحت هذه العملية بتخفيض نسبة الأمية التي انتقلت من 22,3 % سنة 2008 إلى 15,15 % في نهاية 2014، وانخفضت إلى حوالي 10% بداية سنة 2018، حسب إحصائيات الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار.

التعليم والتعليم المتخصص

وضعت وزارة التربية الوطنية تنظيمين لمعالجة صعوبات التعلم الملاحظة عند التلاميذ هما المعالجة البيداغوجية والتعليم المكيف، تخص التلاميذ الذين يعانون عجزاً في الاكتساب، في حين يوجه التعليم المكيف للتلاميذ الذين يعانون من تأخر دراسي عميق وإجمالي.

طبقا للمستجدات في علوم التربية وتوصيات منظمة اليونسكو، يقوم قطاع التربية الوطنية بالتعاون مع قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات وقطاع التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، كل فيما يخصه، بضمان خدمات تربوية متخصصة للتلاميذ من ذوي الاحتياجات الخاصة.

أهم الإحصائيات المتعلقة بتمدرس الفتيات في المراحل التعليمية الثلاث خلال السنة الدراسية 2017-2018:

المرحلة	المجموع الكلي	عدد الفتيات	نسبة الفتيات من مجموع المتدربين
الإبتدائي	4.373.459	2.088.860	47.76%
المتوسط	2.811.648	1.350.862	48.04%
الثانوي	1.227.055	655.699	53.37%

يمثل الأساتذة الذين يدرسون في المؤسسات التربوية المتواجدة في الوسط الريفي ثلثي الأساتذة، أي ما يعادل نسبة 66.5% من مجموع الأساتذة المدرسين في المناطق الريفية. كما تقدر نسبة مشاركة الفتاة الريفية في التعليم مقارنة بالفتيان بـ 48%.

وفي إطار الجهود الرامية لتحسين تدرس الأطفال من خلال إرساء بني تحتية وبرامج من شأنها أيضا تخفيف العبء على النساء العاملات وبالأخص الريفيات منهم، فقد تم تحقيق العديد من الانجازات أهمها:

- إنجاز المؤسسات المكلفة باستقبال الطفولة الصغيرة: تم إنجاز 487 مركزا لإستقبال الطفولة الصغيرة "دور حضانة الأطفال" جديدة لفائدة البلديات الريفية.
- تهيئة وصيانة المدارس الإبتدائية: تم تدعيم 603 بلدية ذات طابع ريفي بالهياكل القاعدية، حيث بلغ عدد المدارس الإبتدائية 19313 و 15830 مطعم مدرسي خلال الموسم الدراسي 2018/2019. كما يجري إنجاز 402 مدرسة على المستوى الوطني نسبة منها في البلديات الريفية.
- تعزيز النقل المدرسي: تم خلال الموسم الدراسي 2017/2018 تسخير 12161 حافلة لتسهيل تنقل 716.017 تلميذ عبر المناطق الريفية والحد من العزلة وبعد المسافة عن أماكن تدرسهم. هذا إضافة إلى برنامج توزيع 3500 حافلة للنقل المدرسي، حيث حظيت المناطق الصحراوية والجبلية بالأولوية من الحصص، وستوزع 1500 حافلة سنة 2019 على مراحل.

▪ **تعزيز المطاعم المدرسية:** تم إنجاز 15087 مطعم مدرسي لفائدة ما يزيد عن 3.373.800 متمدرس على المستوى الوطني بهدف ضمان تغذية سليمة وتنمية قدرات التلاميذ، لاسيما القاطنين بالمناطق الريفية والنائية البعيدة لمواصلة دراستهم.

▪ **إنجاز وتجهيز قاعات المطالعة والمكتبات البلدية:** تم إنجاز وتجهيز 1174 مكتبة و قاعة مطالعة لفائدة 1115 بلدية أغلبها ذات طابع ريفي وشبه حضري.

▪ **المخيمات الصيفية:** تتم سنويا إقامة مخيمات صيفية الـ 14 ولاية الساحلية، تستقبل الفتيان والفتيات، لاسيما القادمين من المناطق الداخلية والريفية .

التعليم العالي

إن إصرار الدولة على تشجيع مواصلة تعليم الفتيات إلى غاية المرحلة الجامعية كإحدى أدوات التمكين المعتمدة لتحقيق المساواة بين الجنسين في بلادنا والسعي لتعزيز دور النساء في تحقيق التنمية المستدامة والمشاركة في صنع القرار، يظهر من خلال:

▪ **ضمان مقعد بيداغوجي لكل فتاة حاصلة على البكالوريا:** بلغت نسبة الطالبات بمؤسسات التعليم العالي 62.22 % خلال السنة الدراسية 2017-2018.

▪ **تشجيع وفتح المجال للفتاة على مواصلة دراستها في جميع الأطوار:**

بلغ خلال سنة 2018 نسبة المتخرجين في طور ما بعد التدرج من فئة الإناث، 53.87 %.

إن العناية بظروف حياة الطالب باعتباره محور العملية التعليمية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة له من توفير مجانية الإطعام والنقل والإيواء والضمان الاجتماعي. وفي هذا الشأن، بلغ عدد الإقامات الجامعية على المستوى الوطني 378 إقامة خلال 2018-2019 منها 219 إقامة مخصصة للطالبات، لاسيما القادمات من المناطق الداخلية والريفية. ووصل عدد الجامعيات المقيمات في نفس الفترة 340.566 من مجموع 492.457 طالب أي بنسبة 69.15 %.

كما تواصلت السياسات المالية في دعم التعليم العالي من خلال دعم الطلبة بمنحة دراسية بصفة غير تمييزية بين الذكور والفتيات حيث بلغت نسبتهن 69.27% خلال العام الدراسي 2017-2018.

التكوين والتعليم المهنيين:

وبغرض تعزيز قدرات النساء عن طريق التكوين بغية تمكينهن اقتصاديا وزيادة مساهمتهم في التنمية، فتحت مؤسسات ومراكز ومعاهد التكوين المهني في كافة المناطق وتخصيص إقامات داخلية للمتمدرسين القادمين من مناطق بعيدة لاسيما الريفية. ويتم العمل على جذب أكبر عدد منهم بفضل مجانية التدريب والدعم المحصل عليه كمنحة خلال فترة التكوين في إطار يكفل المساواة بين الجنسين.

وتكتسي ترقية التكوين والتعليم المهنيين لفائدة المرأة أهمية خاصة لقطاع التكوين والتعليم المهنيين، الذي وضع العديد من التدابير التي تركز على مبدأ المساواة بين الإناث والذكور في الإلتحاق بالتكوين المهني. وقد تم تخصيص جهاز تكوين في الوسط الريفي للفتيات اللائي يقطن في المناطق النائية وفي الوسط الريفي لتقريب التكوين من مكان إقامتهن بإنشاء مراكز وملحقات تكوين وفتح فروع منتدبة بإستعمال الهياكل المحلية لغرض تنظيم التكوين لفائدة سكان الأرياف، خاصة المرأة الماكثة بالبيت والحرفية والفلاحة.

وقد سجل عدد المتحصلات على شهادات مهنية تزييدا كبيرا حيث بلغ من سنة 2014 إلى 2018، 600.909 فتاة، من بينهن 120.089 فتاة سنة 2018.

وتوفر هذه المنظومة العديد من أشكال التكوين لفائدة فئات معينة من النساء ولا تميز بين اختيارات

التكوين في أي مجال حسب رغبة أي من الجنسين، نذكر منها:

■ **التكوين لفائدة المرأة الماكثة بالبيت** لاكتساب التأهيل والكفاءة المهنية، يتم خلاله ضبط برنامج يتلائم مع أوقات ربات البيوت.

■ **التكوين لفائدة الفتاة في الوسط الريفي** التي تعاني من صعوبة في الإلتحاق بمؤسسات التكوين المهني بسبب البعد، إذ يمنح هذا البرنامج الفرصة لها بفتح فروع ومراكز ملحقة في المناطق التي تعبر فيها النساء والفتيات والسلطات المحلية عن احتياجات التكوين في مجالات تتعلق بالحرف التقليدية حفاظا على التراث الثقافي والحاسبة والإعلام الآلي وغيرها. وقد بلغ سنة 2018 عدد الملتحقات بهذه الدورات 6636 امرأة.

■ **جهاز محو الأمية- التأهيل المهني**، هو شكل من أشكال التأهيل المهني لفئة من النساء اللائي لم تلتحقن إطلاقا بمراكز التكوين المهني، يهدف للقضاء على الأمية واكتساب مهارة ممارسة مهنة في آن واحد. بلغ سنة 2018 عدد النساء اللواتي إلتحقن بالتكوين 787 امرأة.

■ التكوين لفائدة الفتيات ذات المستوى الدراسي المحدود واللواتي غادرن مقاعد الدراسة مبكرا يتيح لهن هذا الجهاز فرصة متابعة تكوين مهني بعد مزاولة فترة إعادة تأهيل ما قبل التكوين.

■ التكوين المتواصل لفائدة الفتاة وهو جهاز يعطي الفرصة للرفع من المستوى التأهيلي لفئة النساء اللواتي تحصلن على شهادة في إطار تكوين إقامي أو دروس مسائية للارتقاء من مستوى لآخر تكريسا لمبدأ التكوين المستمر. وبلغ تعداد الفتيات في هذا الصنف خلال 2014-2018: 32 915 فتاة من بينهن 6397 سنة 2018.

■ مساهمة الحركة الجمعوية المهتمة بالمرأة في تأطير دورات وبرامج تكوينية لفائدة النساء في المناطق الحضرية والريفية.

III. الرعاية الصحية والميسورة التكلفة والمتاحة للجميع بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

كرس قانون الصحة رقم 18/11 المؤرخ في 2 جويلية 2018، قسما كاملا لحماية صحة الأم و الطفل، حيث تشكل برامج مكافحة الوفيات للأم أولوية في الصحة العمومية، كما تتضمن الرعاية الصحية الخاصة بالنساء والفتيات خاصة منها المتعلقة بالنساء في سن الإنجاب في سنوات 15-49 سنة كل الخدمات التي تدخل ضمن محاور الصحة الإنجابية والتنظيم العائلي.

تهدف أنشطة الصحة الإنجابية إلى توسيع نطاق الحصول على خدمات ورعاية جيدة في مجال تنظيم الأسرة فضلا عن الأنشطة التي تستهدف الأمهات وتلك الرامية إلى الأمومة الآمنة والوقاية والعلاج من العقم والأمراض التي تنتقل بالإتصال الجنسي والكشف عن سرطان الأعضاء التناسلية.

تقدم أنشطة التنظيم العائلي حاليا على مستوى 1407 عيادة للخدمات من مجموع 1708 أي 82.4%، منها 879 (62%) تقدم طريقتين لمنع الحمل (حبوب منع الحمل واللولب) و326 (23%) تقدم ثلاث طرق لمنع الحمل (حبوب منع الحمل واللولب والحقن)، 1372 قاعة للعلاج من مجموع 6226 (22%) و 518 منها (38%) تقدم على الأقل طريقتين لمنع الحمل و193 (14%) تقدم ثلاث طرق لمنع الحمل.

تعد حماية صحة الأم والطفل أولوية للصحة العمومية من خلال:

- الوقاية والكشف والتكفل الفعال بالأمراض المنتشرة خلال فترة الحمل مثل مرض السكري وارتفاع الضغط الدموي، والصحة الإنجابية وحماية الطفولة من خلال تدخل فريق طبي متعدد الاختصاصات ونظام كشف وتوجيه على المستوى القاعدي،

- متابعة الحمل الخطر يتم عن طريق التوجيه إلى المراكز المرجعية للتكفل بمن والمقدرة بـ 221 مركز مرجعي في حالة نشاط على المستوى الوطني (181 بالمؤسسات الإستشفائية للصحة الجوارية و 40 بالمؤسسات الإستشفائية العمومية)،

- تعزيز الحصول على الخدمات الطبية ما قبل وبعد الولادة، لتقليل نسبة وفيات الأمهات الناجمة عن النزيف عند الوضع الذي يعد السبب الأول لوفيات الأمهات،

- تكييف القاعدة التقنية للخدمات (المخابر-قاعات الأشعة) وتوحيد قاعات الولادة وترتيب مستويات الرعاية الصحية لحديثي الولادة (العلاجات العامة-إنعاش الرضع حديثي الولادة- العناية المكثفة المركزة)،
- إنجاز دراسة حول نوعية الخدمات الصحية الإنجابية بالجزائر 2013 حيث قامت هذه الدراسة بعرض حال لصحة الأمهات يتم من خلاله تحديد الأسباب المرضية وإقتراح إطار استراتيجي للتكفل بها، و التي تم الإعلان عن نتائجها في 22 جانفي 2014.

للإشارة تم وضع خطة وطنية للتعجيل بالحد من وفيات الأمهات للفترة 2015-2019 تعكس التزام الجزائر بالمبادرات الإقليمية بما في ذلك الحملة الرامية إلى التعجيل بتخفيض وفيات الأمهات في إفريقيا. تتمحور الخطة الوطنية لتعجيل التقليل من معدل وفيات الأمهات للفترة 2015-2019 حول خمس تدخلات إستراتيجية:

- **الهدف الاستراتيجي 1:** تعزيز التنظيم العائلي و إقتناء الخدمات المرتبطة به،
- **الهدف الاستراتيجي 2:** تحسين نوعية الخدمات أثناء الحمل و الولادة و ما بعد الولادة،
- **الهدف الاستراتيجي 3:** الوصول إلى كل امرأة للتقليل من أوجه عدم المساواة،
- **الهدف الاستراتيجي 4:** تعزيز مشاركة النساء و الأسر و مانحي العلاجات للتأثير على المجتمعات المحلية،
- **الهدف الاستراتيجي 5:** تحسين الحكومة لمكافحة وفيات الأمهات.

وقد سجل مستوى وفيات الأمهات في الجزائر انخفاضا معتبرا حيث وصلت نسبة 57.7 حالة وفاة أم لكل 100 ألف ولادة حية سنة 2016 مقابل 117.4 / 100.000 سنة 1999.

- توسيع التغطية و التوعية للكشف المبكر عن سرطان عنق الرحم من خلال:

1. إجراء دورات تكوينية سنويا للأطباء المختصين في أمراض النساء و التوليد في مجال الجراحة بالمنظار،

2. تكوين المكونين في الكشف المبكر عن سرطان عنق الرحم،

3. تكوين العاملين في مصالح الصحة الإنجابية حول تقنيات أخذ العينات،

4. تحسين تقنيات جمع المعطيات و مراجعة نظام تسيير و تقييم عمليات الكشف عن سرطان عنق الرحم حيث أنه و إلى غاية 30 سبتمبر 2018 تم إجراء 141.126 مسح، في مختلف مناطق الوطن بما فيها المناطق الريفية.

5. تنظيم أيام دراسية لتقييم البرنامج الوطني للكشف المبكر عن سرطان عنق الرحم حيث تم استدعاء ممثلي كل مناطق الوطن للمشاركة في هذه الأيام الدراسية بهدف متابعة البرنامج و التحسين النوعي و الكمي للتغطية الصحية له و تحسين مردودية وحدات الكشف.

النشاطات الخاصة بترقية صحة النساء في المناطق الريفية

تنفيذا لمخطط عمل اللجنة الوطنية القطاعية المشتركة لترقية المرأة الريفية، تم تنظيم عدة نشاطات

على مستوى البلديات الريفية أهمها:

■ تنظيم أبواب مفتوحة، موائد مستديرة، حصص إذاعية لاسيما عبر الإذاعات المحلية، أيام إعلامية على مستوى المؤسسات التعليمية ومراكز التكوين المهني موجهة للأساتذة والطلبة وأولياءهم في آن واحد وكذا تخصيص مقالات صحفية وخطب دينية للموضوع.

■ تعزيز التنظيم العائلي: يتم التدخل عبر توفير حزمة واسعة من وسائل منع الحمل لتلبية الإحتياجات الخاصة للنساء الريفيات في سن الإنجاب وعبر إرشادهن لإستعمال وسائل للتنظيم العائلي الحديثة والطويلة المدى (اللؤلؤ والغرز) الأكثر ملائمة لوضعيتهن وبيئتهن خاصة.

■ تحسين صحة الأمومة والمساهمة في تخفيض وفيات الأمهات التي تمثل أحد أهداف برنامج الأمم المتحدة

للتنمية المستدامة لآفاق 2030 والذي التزمت الجزائر بتحقيقه يتم التدخل في هذا المجال عبر

إعلام النساء حول مخاطر الزواج والحمل المبكرين ومخاطر زواج الأقارب والولادات المتعددة والمتقاربة على صحتهن وصحة أطفالهن وكذا التحسيس حول أهمية المتابعة الصحية للحمل قبل وبعد الولادة للحفاظ على صحة الأم والطفل معا.

■ التدخل المباشر للفرق الطبية المتعددة الاختصاصات لدى الأسر عن طريق:

1. إحصاء النساء الحوامل ووضع سجل خاص بهن؛

2. معاينة النساء الحوامل في بيوتهن خاصة تلك اللواتي لم يقمن بالمتابعة الطبية لحملهن؛

3. إحصاء النساء ذوات الحمل الخطر وتوجيههن إلى مصالح الولادة المؤهلة؛

4. تلقيح النساء والأطفال غير الملقحين.

■ مكافحة سرطان عنق الرحم والثدي خاصة في مجال الوقاية والتحصين وإعلام النساء الريفيات

حول العوامل المؤدية للإصابة به كالعوامل الوراثية والسوابق العائلية التي تزيد من خطر الإصابة

بهذا المرض ، القيام بحملات تحسيسية حول هذين المرضين تجاه النساء في سن الإنجاب

15-49 سنة. أما بالنسبة للعلاج، فيتم توجيه ومرافقة النساء المصابات نحو مؤسسات التكفل

ووضع سجل خاص لمتابعة تطور مرضهن الصحي.

■ مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة (السيدا): في هذا المجال تحسين معارف النساء الريفيات

حول طرق تنقل هذا المرض وحول أماكن الكشف والتكفل به.

■ ترقية الرضاعة الطبيعية: عبر تحسيس النساء الريفيات خاصة الشابات منهن حول أهمية الرضاعة

الطبيعية المبكرة والوحيدة لمدة 6 أشهر كمصدر رئيسي لتغذية الطفل وكوسيلة لحمايته

ضد الأمراض مع التركيز على المدة الضرورية لذلك.

ويتم إغتنام هذه النشاطات للتعرف بشكل دقيق على الحواجز الاجتماعية والثقافية وكل أشكال

المقاومة السائدة في المناطق الريفية والتي تمنع النساء الريفيات من الإنخراط في شتى البرامج الصحية والسكانية

كالأفكار المسبقة، الأحكام القيميّة والمعلومات المغلوطة بحيث يمكن لهذه المواضيع أن تكون موضوع نقاش

وتحسيس على مستوى المدارس والمساجد وغيرها بمشاركة كل الفاعلين المحليين المعنيين.

بعض المؤشرات الإحصائية الهامة:

■ **معدل وفيات الأمومة:** إنخفض معدل وفيات الأمومة من 60.5 لكل 100000 ولادة حية

سنة 2015 إلى 57.7 لكل 100000 ولادة حية سنة 2017.

■ **معدل الولادات بالوسط المرافق من طرف مستخدمي الصحة المؤهلين:** إنتقلت نسبة الولادة

الخاضعة للمرافقة، من 96.7% سنة 2012 حسب المعطيات المبدئية للتحقيق الوطني المتعدد

المؤشرات (MICS4) إلى 97% سنة 2017.

IV. القضاء على جميع أشكال التمييز:

يعتبر العنف الممارس ضد المرأة انتهاكا لحقوق الإنسان، لذا أولت الدولة إهتماما كبيرا بهذه المسألة كمبدأ مكرس في الدستور الجزائري الذي يضمن عدم انتهاك حرمة الإنسان، ويُحظر أيّ عنف بدني أو معنويّ أو أيّ مساس بالكرامة، المعاملة القاسية أو المهينة.

كما تم تعديل قانون العقوبات سنة 2015 للتأكيد على تجريم ومعاينة مرتكبي العنف بكافة أشكاله كالزواجي بمختلف أنواعه (جسدي، لفظي، نفسي، إقتصادي)، وكذا العنف الممارس على المرأة في الأماكن العمومية والتحرش الجنسي في مكان العمل. ويشمل التجريم والتخويف والمعاملة المهينة والعنف الاقتصادي وحرمان الزوجة من ممتلكاتها ومواردها المالية وإبتزازها عن طرق التخويف والإكراه.

وتقوم وزارة التضامن الوطني والأسرة و قضايا المرأة بمتابعة تجسيد مخطط العمل التنفيذي للجنة الوطنية للوقاية من العنف ضد المرأة ومكافحته وتنسيق كل الأنشطة المرتبطة بهذا المجال على المستوى الوطني بين كل القطاعات الوزارية المعنية والهيئات الوطنية والجمعيات.

ويرتكز هذا المخطط على ثلاث محاور أساسية هي:

- تحسين نوعية التكفل بالنساء في وضع صعب؛
- الإعلام والتحسيس بهدف زيادة الوعي لدى مختلف فئات المجتمع للوقاية والحد من الظاهرة؛
- دعم الجانب الوقائي لتمكين المرأة في مختلف الميادين من خلال التأهيل الذاتي لها وإدماجها في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية.

ومن الناحية العملية، يتم التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف والنساء في وضع إجتماعي صعب من خلال مختلف البرامج التي تم وضعها من قبل الدولة وتجسدها مديريات النشاط الاجتماعي والتضامن لكل ولايات الوطن، بتعزيز عمل فرق الإستقبال، الإصغاء والتوجيه و المرافقة متعددة الاختصاصات. تتمثل مهام هذه الفرق في التكفل النفسي بالنساء ضحايا العنف، وتوجيههن وتقديم النصائح والمرافقة لهن، وتعمل خاصة على إعادة إدماجهن في الحياة الإجتماعية والمهنية.

وبهدف تحسين الخدمات المقدمة من طرف هذه الفرق، وكذا العاملين الاجتماعيين بالمراكز الوطنية لإستقبال النساء ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب، تم تنظيم دورات دعم القدرات لفائدة 37 متدخل سنة 2014، وفائدة 63 متدخل سنتي 2016 و2017، بالتعاون مع "هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالجزائر ONU Femmes". كما تم سنة 2015، إعداد دليل لأفضل إعادة إدماج إجتماعي ومهني وتوزيعه على المتدخلين لفائدة هذه الفئة.

وتعزيزا للعمل الإجتماعي وضمانا لتوفير موارد بشرية متخصصة في هذا المجال مستقبلا، تم إدراج مقياس "الإستقبال، التوجيه ومرافقة النساء ضحايا العنف وأطفالهن" في البرنامج الدراسي لطلبة المراكز الوطنية لتكوين الموظفين المختصين الدارسين لتخصصات في النشاط الإجتماعي التابعة لقطاع التضامن الوطني. واستفاد الأساتذة المكونين من دورة تدريب المدربين في هذا الخصوص.

كما تم إطلاق خدمة الخط الأخضر المجاني الموضوع تحت تصرف المواطنين والمواطنات، توفر من خلالها مديريات النشاط الإجتماعي والتضامن الدعم النفسي والإعلام والتوجيه حسب حالة الإخطار المتعلقة بالفئات الهشة وبالأخص حالات العنف ضد المرأة والأطفال.

ومن جهتها، تضمن المراكز والمؤسسات المتخصصة التكفل بالنساء المتواجرات في وضعية إجتماعية صعبة سيما المعنفات منهن، والفتيات المراهقات في خطر معنوي، ومسنات ونساء في وضعية إعاقاة، تتمثل في المراكز الوطنية لإستقبال النساء والفتيات ضحايا العنف ومن هن في وضع صعب، مؤسسات ديار الرحمة، مراكز الإيواء للإسعاف الإجتماعي الإستعجالي (SAMU Social)، المراكز المتخصصة في الحماية وإعادة التربية للمراهقات، مؤسسات الطفولة المسعفة، دور الأشخاص المسنين. كما توجد مراكز لإيواء النساء والفتيات في وضع صعب مسيرة من قبل جمعيات وطنية. تضمن كل هذه المؤسسات خدمات الإيواء، الإصغاء وتقديم المساعدة النفسية و الطبية.

وضمن إطار حشد الرأي العام وكافة المتدخلين في ذات المجال، تم إطلاق "الجائزة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة" سنة 2015 من طرف وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، تشجيعا لكافة المواطنين على القيام بأعمال إبداعية في مجال مكافحة العنف الممارس ضد المرأة والفتاة.

كما أنجزت عدة نشاطات في ذات المجال بالتعاون مع الهيئات الأمامية المعتمدة بالجزائر، كتنظيم ورشة عمل سنة 2016 للمرافعة من أجل إشراك كل الرجال من مختلف المستويات للتعبير والتحدث علنا عن مناهضة العنف، وإطلاق "حملة الشريط الأبيض" شارك فيها بكثافة الرجال والشباب، بوضع شريط أبيض على ألبستهم، يعبرون عن رأيهم والتزامهم بعدم ارتكاب أفعال عنف ضد المرأة و الفتاة.

كما تم تنظيم دورات تدريبية لتعزيز القدرات لفائدة نقاط إرتكاز النوع الاجتماعي ممثلي القطاعات الوزارية والهيئات الوطنية وأعضاء المجلس الوطني للأسرة والمرأة حول أهداف التنمية المستدامة، ودورة حول التعريف بمصطلح النوع الاجتماعي وكيفية إدراجه في السياسات العمومية، وكذا الميكانيزمات القانونية الدولية والوطنية ذات العلاقة بحقوق المرأة بما فيها إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة خلال سنة 2018.

الوصول إلى الهياكل الأساسية والبنى التحتية والتكنولوجيا المستدامة:

حققت الجزائر أشواطا كبيرة في مجال التنمية المحلية والبنى التحتية والتكنولوجيا من خلال الاستثمارات العديدة التي قامت بها على مر السنوات الأخيرة التي تستهدف أساسا المناطق الريفية لتضمن تحسين ظروف العيش وتحقيق التنمية المستدامة وتقوم هذه السياسات على ضمان الوصول إلى الموارد بين كافة فئات المجتمع بأن تكفل مبدأ المساواة وعدم التمييز بكافة أشكاله في تنفيذ البرامج والمخططات والمشاريع.

تعزيز التنمية المحلية و الوصول إلى الهياكل الأساسية والبنى التحتية:

تخصص الدولة ميزانية معتبرة لتحقيق تنمية متجانسة و متوازنة للمناطق الريفية عن طريق برامج وإجراءات إدارية عدة، لاسيما منها:

- برنامج التجديد الريفي والتنمية الزراعية: الذي خصص مساعدات لإنجاز أكثر من 900.000 سكن ريفي للتقليل من ظاهرة النزوح الريفي إلى المدن، كما دعمته ببرنامج السكن الريفي الذي خصصت له الدولة ميزانية موزعة في شكل إعانات مباشرة قدرها 630 مليار دينار لبناء سكنات ريفية.

- التنظيم الإداري الجديد لولايات الجنوب: سمح بإستحداث 10 ولايات منتدبة جديدة لتقريب الإدارة من المواطن وتمكين المرأة الريفية من الولوج إلى المرافق العمومية القاعدية دون عناء والإستجابة لتطلعاتهن، لاسيما فيما يتعلق بتحسين ظروف التمدرس و التغطية الصحية وكذا توفير السكن الإجتماعي والريفي اللائق.

أهم المؤشرات الحيوية الخاصة بتعزيز البنى التحتية للبلاد الموزعة بتوازن بين المناطق الريفية والحضرية

- وصل حاليا معدل الربط بالمياه الشروب 98% عبر التراب الوطني، ما يسمح برفع معدل التزويد بالمادة الحيوية من 123 لتر إلى 180 لتر في اليوم للمواطن الواحد، بنهاية هذه السنة ما سيؤدي إحتياجات 47 مليون نسمة خلال آفاق 2035. كما تم إنجاز 95.000 كلم من قنوات التوزيع ليصل طولها إلى 127.000 كلم خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2018.
- وصلت نسبة ربط المنازل بخدمات الصرف الصحي إلى 95% كما أصبح بمقدور بلادنا معالجة 80% من المياه المستعملة، كما تتوفر الجزائر على 177 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي وإستكمل منها ما يقارب 85%. كما إستمر القطاع في التوجه لتحلية مياه البحر عن طريق إنجاز 11 محطة لتصفية مياه البحر لإنتاج 2.1 مليون متر مكعب/يوميا.
- من المرتقب أن تبلغ المساحات المسقية ضمن برنامج الري لسنوات 2017-2022، التي تهدف إلى الوصول في آفاق 2022 إلى 2.136.000 هكتار أي بزيادة تصل 1 مليون هكتار. ويتم السعى إلى تعبئة المياه الصالحة للزراعة بهدف ضمان الأمن الغذائي وتعزيز دور المواطن الريفي للعمل على ترقية الإقتصاد الوطني و تطويره.
- تعتبر شبكة الطرق في الجزائر من أكبر الشبكات في القارة الإفريقية حيث بلغت 133741 كلم، من بينها 70908 كلم طرق بلدية.

تسهيل بلوغ التكنولوجيا الرقمية المستدامة

يعمل قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة على تجسيد توصيات الأمم المتحدة خاصة منها المتعلقة بتعميم استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعليه، اتخذت تدابير ملموسة وعلمية سمحت للعائلات الجزائرية بالربط بشبكة الأنترنت وبتكلفة

معقولة، مع توسيع شبكات الإتصالات وإيصالها إلى جميع الولايات والمناطق الريفية والحضرية، مما ساهم في تقديم خدمة ذات نوعية لزبائننا، متيحة فرصة الولوج إلى شبكة الأنترنت للجميع وبفرص متساوية.

وفي مجال الوصول إلى التكنولوجيا وإستغلالها من طرف النساء وبالأخص الريفيات، تبرز مساهمة قطاع التكوين والتعليم المهنيين بإنشاء 13 مركزا جواريا من بينها خمسة متنقلة قصد التكفل بإحتياجات النساء القاطنات في المناطق النائية والمعزولة. توفر هذه المراكز الجوارية خدمات في مجالات الإعلام، التكوين، الإتصال والتبادل وتلقين مبادئ التحكم في الحواسيب والاتصال بالشبكة العنكبوتية وإستعمال الوسائط التكنولوجية وإستغلالها، في عرض وبيع المنتج وكذا بناء القدرات، وتسمح هذه المبادرة للمرأة بالإتصال بالعالم الخارجي وفك العزلة عنها، وتبادل التجارب مع نساء من مختلف مناطق الوطن.

وفي نفس الإطار، عملت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تكثيف التوعية والتحسيس والإعلام وتعزيز القدرات والتكوين والمرافقة لصياغة المشاريع التنموية من طرف المستفيدين من القروض، لاسيما النساء الريفيات منهن على وجه الخصوص وكذا إنشاء شبكة وطنية للمرأة المقاولانية على موقعها الإلكتروني.

ومن جانب آخر، تم إحداث مواقع وبوابات إلكترونية تجارية وطنية لمنتجات الصناعة التقليدية وتسخيرها لفائدة الحرفيات لعرض منتوجاتهن وترقيتها وتسويقها عبر النت، مع تصميم دليل إلكتروني وطني للحرفيات لعرض خدماتهن مباشرة.

زيادة على ذلك، وبغرض دعم دراسة الفتيات والفتيان ومحاربة اللجوء إلى الدروس الخصوصية الباهضة الثمن قام الديوان الوطني للتعليم والتكوين بإنشاء أرضيته للتعليم عن بعد عبر الأنترنت لفائدة كل الدارسين. كما أطلق طريقة التعليم بواسطة مشرف على الخط لصالح تلاميذ أقسام الامتحانات. وفي إطار الدعم البيداغوجي للتلاميذ.

تعتبر هذه بعض الأمثلة من المبادرات التي تم إطلاقها بغية توسيع استخدامات الأنترنت بالنسبة للعائلات والنساء الريفيات بالأخص ونشير هنا أن الاستفادة من كافة الخدمات المشار إليها تتم بصفة مجانية.

العمالة النسوية في الريف وتمكين المرأة الريفية اقتصاديا:

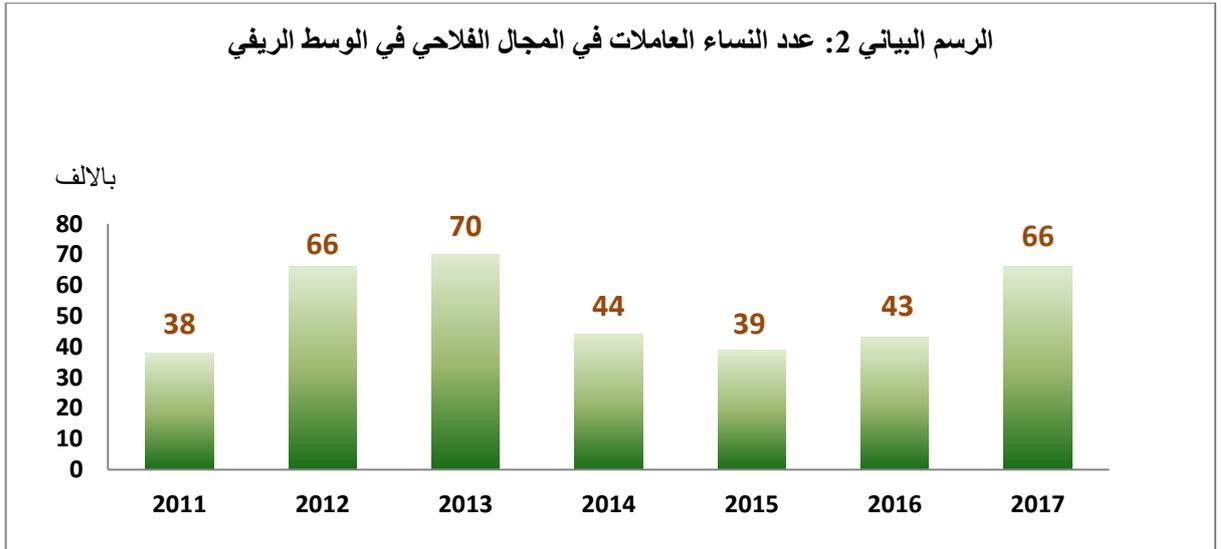
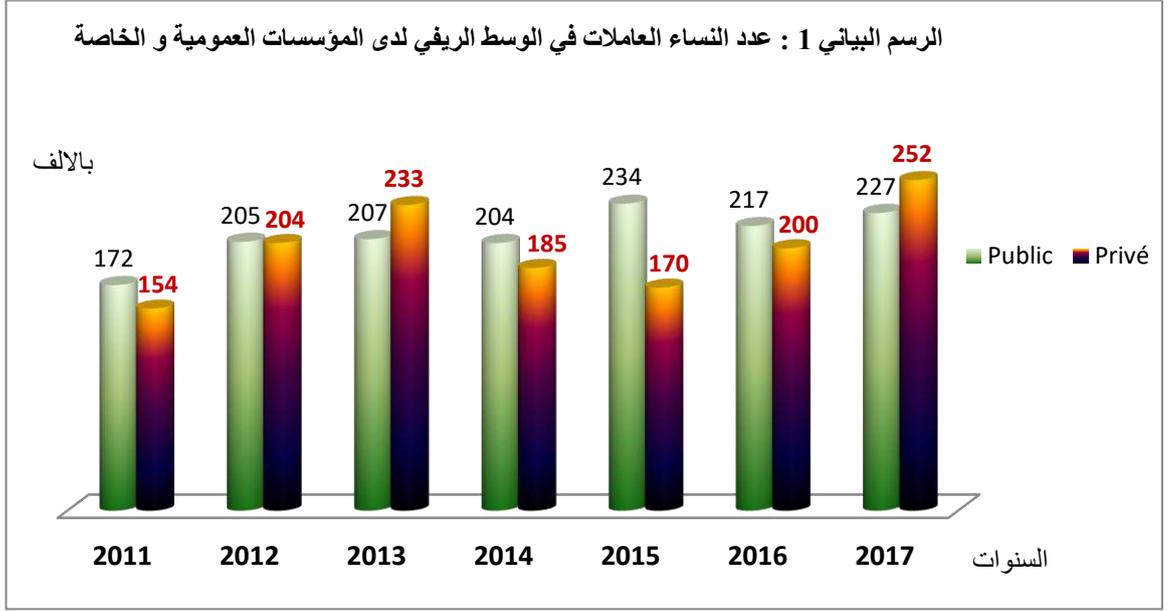
تحظى المساهمة الاقتصادية للنساء باهتمام خاص في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ تساهم في تقليص مستوى الفقر وسوء التغذية وتسهيل الحصول على الخدمات الصحية والتربوية وزيادة المشاركة في إتخاذ القرار والمساهمة بشكل مباشرة في النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق، تواصل الجزائر تشجيع إدماج المرأة في الاقتصاد الوطني، خاصة وأن تشريع العمل يمنع أي نوع من أنواع التمييز المرتبط بالجنس.

وبما أن الدور الاقتصادي للمرأة في الوسط الريفي بارز ومحوري في عملية التنمية المحلية المستدامة وفي تحقيق الأمن الغذائي لأسرتها وفي تلبية إحتياجات السوق المحلية، فهي تمثل قوة لا يستهان بها، كونها عامل إستقرار مادي وإجتماعي بالنسبة لعائلتها و للوسط الريفي.

وقد انتهجت الدولة الجزائرية سياسة لتطوير المجتمع الريفي وخاصة المرأة من خلال تسطير مشاريع جوارية للتنمية الريفية لتحسين المستوى المعيشي للعائلات الريفية والمرأة بصفة خاصة حيث ساعدت هذه المشاريع على تنمية أعمال المرأة في مجال الزراعة والنشاطات الحرفية.

عرفت مشاركة المرأة في سوق العمل تقدما ملحوظا، إذ سجلت نتائج التحقيقات حول التشغيل والبطالة المنجز من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 2014 إلى سبتمبر 2018 ارتفاعا في عدد النساء المشتغلات من 1.722.000 (16.81%) إلى 1.961.000 (17.81%) أي بفارق إيجابي لعدد النساء يقدر بحوالي 14 %، وبلغ عدد المشتغلين في قطاع الفلاحة حسب الإحصائيات 1.007.000 عامل من بينهم 80.000 امرأة وهو ما يشكل 4.1 بالمئة من مجموع النساء المشتغلات - سبتمبر 2018-.

وتبين الجداول التالية تطور نسب الخاصة بالعمالة النسوية في الوسط الريفي:



المصدر: منجز من بيانات الديوان الوطني للإحصاء

يتبين من خلال الرسم البياني 2 زيادة في عدد النساء العاملات في المجال الفلاحي في الوسط الريفي.

وتظهر بعض من الإحصائيات التالية بوضوح دور النساء في العمل في مجال الفلاحة وإمتلاك الأراضي نخص بالذكر منها:

- 56.416 امرأة حائزة على بطاقة فلاح.
- بلغت حصة النساء من ملكية الأراضي الفلاحية أو صاحبات الحقوق للأراضي الزراعية 49.830 مستثمرة، و 35.442 شريكة مستثمر.

ومن جهة أخرى، تبلغ نسبة النساء المستفيدات من قروض الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 63.34 % من مجموع المستفيدين البالغ 877.526، منها نسبة 32.30% منحت للمرأة الريفية في مختلف النشاطات (الفلاحة، الصناعة الصغيرة والصناعة التقليدية).

مختلف الجهود الوطنية الرامية لترقية المرأة في الوسط الريفي:

وبهدف تنسيق الجهود القطاعية المستهدفة للنساء الريفيات، تم تنصيب لجنة وطنية لترقية المرأة الريفية مكونة من مثلي مختلف القطاعات الوزارية والهيئات التي لها صلة بالموضوع، وهي تنسق عمل اللجان الولائية المحلية التي تعمل بالتنسيق مع المجتمع المدني. ويتمثل الهدف من إنشاء هذه اللجنة في التكفل بإنشغالات المرأة الريفية وتحسين ظروفها الإجتماعية والاقتصادية من خلال تعزيز مختلف الآليات والبرامج التي أطلقتها الدولة في شتى المجالات. وقد سُطر برنامج عمل للفترة 2015-2019 يحدد أربعة مجالات ذات الأولوية وهي الإعلام والتحسيس والتكوين وبناء القدرات ودعم تجسيد المشاريع وتسويق المنتجات المحلية للمرأة الريفية.

و بالموازاة مع ذلك، يتم القيام بعدة نشاطات بصفة مستمرة نذكر منها:

تنظيم قوافل إعلامية وإرشادية وتوعوية حول مختلف برامج الإدماج الإقتصادي والمهني للمرأة التي توفرها الدولة، وصحة الأم و الطفل تحت إشراف المؤسسات العمومية للصحة الجوارية، تنظيم المعارض لمنتجات المرأة الريفية بالتنسيق مع غرف الصناعات التقليدية.

في ذات السياق، وبغية دعم أنشطة تطوير ريادة المرأة في مجال الأعمال والمشاريع وبالأخص في المناطق الريفية، وتحقيق تمكينها الاقتصادي، تم إطلاق العديد من البرامج والسياسات والمبادرات الوطنية نوجزها فيما يلي:

- إطلاق القافلة الإعلامية والتحسيسية والتدريبية لتشجيع المقاولاتية النسوية سنة 2017، جمعت العديد من المتدخلين الناشطين في مجال إنشاء المؤسسات وترقية المرأة، تضمنت أياما إعلامية ومعارض ترويجية ودورات تدريبية، استفادت خلالها النساء، لاسيما الريفيات من تدعيم قدراتهن في مجال خلق المشاريع وتسيير المؤسسات.

■ إطلاق برنامج وطني لدعم روح المقاولاتية النسوية والتمكين الاقتصادي للنساء، منذ أكتوبر 2018، الذي يتضمن العديد من النشاطات ذات الطابع إعلامي وتدريب للنساء وأنشطة متعددة حول المقاولاتية النسوية والخدمات المقدمة للنساء من قبل الدولة. وينفذ هذا البرنامج بالتنسيق مع مختلف الشركاء على الصعيد المحلي والمركزي والمجتمع المدني. وأظهرت النتائج الأولية لهذا البرنامج المتواصل، إستهداف 6805 امرأة من الحملات الإعلامية والإرشادية أغلبهن من الريف كما استفادت 2018 امرأة، من دورات تدعيم القدرات في مجال تسيير المؤسسات والمشاريع تشمل الجوانب الذاتية والإدارية والمالية، وقد أظهرت زهاء 1973 امرأة، رغبتها في التقدم للحصول على قروض حسب نوعية النشاط الذي تزاوله.

■ إطلاق الجائزة الوطنية لتشجيع المقاولاتية النسوية نهاية سنة 2016، لأحسن المشاريع المقاولاتية وأحسن الأفكار لدى النساء الحاملات للمشاريع، وخصصت الطبعة الثانية لسنة 2018 التي تم إطلاقها في خضم الاحتفالات باليوم العالمي للمرأة الريفية، لأحسن المشاريع الفلاحية والمبادرات الرامية لتحقيق التنمية المستدامة تشجيعا لإسهامات النساء الريفيات ودعم الحركة الاجتماعية في عالم الريف وخلق نماذج إيجابية، وخصصت الطبعة الثالثة لسنة 2019 لأحسن المشاريع النسوية في ميدان الإبداع والابتكار.

■ يتم تجسيد المشاريع الموجهة للمرأة الريفية من خلال القروض المصغرة الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، فقد بلغ عدد النساء المستفيدات من القروض المصغرة بـ 555542 امرأة وهو ما يقابل نسبة 63.34 %، و قدرت نسبة استفادة النساء الريفيات من هذه الحصة بـ 32.30 %.

وتمنح للنساء الريفيات المستفيدات من القروض المصغرة المرافقة وتدعيم القدرات حول تقنيات تسيير الأنشطة الصغيرة والإدخار قصد تسديد مبلغ القروض، التي تتعلق عموما بمشاريع تربية النحل وإنشاء مشاتل والحلاقة والتحويل الغذائي و صناعة الفخار وغيرها من المجالات.

كما تدعم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر النساء الريفيات المستفيدات في تسويق منتوجاتهن من خلال الصالونات المحلية والجهوية والوطنية، وحتى المعارض الدولية كتنظيم الصالون الوطني للنشاط المصغر تحت شعار " المرأة الريفية : مكاسب وتحديات"، في مارس 2018.

وفي مجال الاهتمام بفئة النساء ذوات الإعاقة وتمكينهن اقتصاديا و تحقيق مبدأ مساواة الفرص في الاستفادة من مختلف الخدمات، تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بتدريب إطاراتها على لغة الإشارة لتسهيل التواصل مع فئة الصم والبكم بغرض عدم الإقصاء لإنجاح مسار المرافقة، كما ترجمت مختلف المطبوعات الإعلامية بلغة البراي لتوجيهها لفئة المكفوفين من بينها دليل المقاول، ونشير أنه تم تمويل 132 امرأة مصابة بإعاقة خلال الخمس سنوات الماضية أي ما يعادل نسبة 40.99% من مجموع المعاقين المستفيدين. ومن جانب آخر، إستفادت 11696 امرأة يفوق عمرها 60 سنة من قروض الوكالة خلال السنوات الخمس الفارطة أي بنسبة 73.13% من مجموع المستفيدين المسنين.

■ إطلاق برنامج الأسرة المنتجة وهو برنامج تمويل هدفه دعم الأمن الغذائي في المناطق الريفية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودفع التنمية الاقتصادية الخاص بالفئات الهشة أساسا. وقد سجلت استفادة 5410 أسرة من مشاريع في إطار برنامج الأسرة المنتجة وهي هبات عينية عبارة عن أجهزة موجهة لخلق نشاطات مدرة للدخل، مكن هذا البرنامج من إنشاء 6970 منصب شغل.

■ يحرص قطاع التضامن الوطني على بلورة رؤية جديدة وفعالة حول تمكين المرأة الريفية اقتصاديا من خلال التعرف الدقيق على احتياجات النساء الريفيات في كل ربوع الوطن، آخذين بعين الاعتبار خصوصية كل منطقة منها بالاستعانة بالتحقيقات المنجزة من قبل 269 خلية جوارية تضامنية موزعة عبر التراب الوطني.

■ بغرض تحسين الظروف المعيشية للنساء الريفيات، يقوم المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي منذ سنة 2016، بتفعيل عمل الخلايا المحلية الخاصة بالمرأة الريفية، التي تتكفل بـ:

- تقديم الدعم التقني والاستشاري للمرأة الريفية.
- الاستجابة لاحتياجات المرأة الريفية فيما يخص التدريب والتكوين.
- المساعدة على تجسيد مشاريع لصالح المرأة الريفية.
- العمل على مساعدة المرأة الريفية على الخروج من عزلتها وجعلها عنصرا فعالا في التنمية المستدامة؛ من خلال تفعيل دورها من خلال مختلف البرامج المباشرة لاسيما مشاريع الاستثمار لفائدة المرأة الريفية في مجال تربية النحل وتربية الدواجن وتكثيف النشاطات الجوارية التي تغطي مختلف جوانب الحياة الريفية كالبناء الريفي و استصلاح الأراضي الفلاحية.

وفي إطار تقوية جهاز الإرشاد الفلاحي والدعم التقني قام المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي منذ سنة 2010 بتعيين وتكوين و مرافقة 48 منشط إذاعي فلاحى عبر كل ربوع الوطن من بينهم 13 منشطة إذاعية فلاحية. وتم خلال تنظيم النشاط الفلاحى تشكيل المجالس المهنية وما بين المهن، إقحام العنصر النسوي ضمن هذه المجالس المهنية لأول مرة منذ سنة 2018 حيث تم الشروع في تنصيب المجالس المهنية للشعب على مستوى القطر الوطنى بمرافقة الغرفة الوطنية للفلاحة.

كما قام هذا المعهد بتنظيم دورات تكوينية لفائدة خلايا المرأة الريفية خلال سنتي 2016/2017 حول "مقاربة النوع الاجتماعى" و"التمكين الذاتى والاقتصادى للمرأة الريفية"، في إطار برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقنى. كما يسعى المعهد لتحسين دخل المرأة الريفية عن طريق تنفيذ المشاريع المصغرة وتبادل الخبرات عبر التشبيك.

تمكين النساء سياسيا وإشراكهن في اتخاذ القرار على المستوى الوطنى والمحلى:

أرست التعديلات الدستورية الأخيرة قواعد لتعزيز مشاركة النساء في الحكم المحلى بغرض الإسهام في مسارات إتخاذ القرارات والمشاركة فيه، وتبين ذلك من خلال:

1. تعيين أربعة نساء ولاة وولاية منتدبين.
2. تعيين 50 رئيسة دائرة.
3. تشجيع الالتحاق والتعيين في مناصب قيادية بالأسلاك النظامية.
4. سجلت الانتخابات التشريعية لسنة 2017 نسبة 26 % من النساء في المجلس الشعبى الوطنى، وعلى مستوى المجالس المحلية، بلغت نسبة تمثيل النساء بفضل نظام الحصص 16.65 % بالمجالس البلدية و 29.69% بالمجالس الولائية سنة 2017.

لقد تم تكريس هذه المبادئ بصدور القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012، من خلال تشجيع الحركة الجمعوية والسهر على ترقيتها وتطويرها من خلال وضعها لإجراءات مبسطة لإنشاء الجمعيات لتمكين المرأة من إبراز قدراتها ومهاراتها في شتى المجالات لاسيما المادة 34 من هذا القانون التي تمنح الجمعيات إعانات ومساعدات مادية.

حيث تستفيد الجمعيات من تسهيلات وإعفاءات جمركية وضريبية تناولها بالتفصيل القرار الوزارى المشترك المؤرخ في 22 نوفمبر 1994، الذى يحدد كىفيات الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة وكذا قائمة الجمعيات والمؤسسات الخيرية ذات الطابع الإنسانى التي يمكن أن تنتفع من هذا الإعفاء.

وقد أدت هذه التسهيلات التي تقدمها إلى بروز 30 جمعية وطنية تنشط في مجال ترقية المرأة منها ثمانية تنشط في مجال ترقية المرأة الريفية بالإضافة إلى 449 جمعية نسوية محلية من بينها 182 جمعية ولائية تنشط في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية و التربوية والثقافية وغيرها.

- وفي إطار تعزيز المشاركة الفعلية والمستدامة للمرأة المنتخبة وتمكينها من إتخاذ القرار على المستوى الوطني والمحلي وتفعيل المساواة في الحقوق بين الرجل و المرأة في الجزائر. ورفع نسبة عمالة النساء والفتيات خاصة في المناطق الريفية.

وفي هذا الصدد، نظمت الوزارة عدة دورات تكوينية لفائدة النساء المنتخبات المحليات ضمن البرنامجين التاليين :

1- فيما يخص برنامج التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للتنمية **PNUD**: نظمت ضمن هذا البرنامج دورات تكوينية لفائدة 1193 امرأة منتخبة محلية (المجلس الشعبي الولائي و المجلس الشعبي البلدي) في 12 ولاية معظمها يغلب عليها الطابع الريفي، حيث تضمنت المحاور الأساسية للدورات التكوينية تمكين المرأة في ممارسة مهامها الانتخابية بصفة فعلية والاستجابة للإهتمامات الجوارية للمواطن و المواطنة مهما كانت صفتهم.

2- فيما يخص برنامج هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة **ONUFEMMES**: نظمت ضمن هذا البرنامج عدة دورات تكوينية مست 22 ولاية ، تضمن محاور خاصة بالتمكين السياسي للمرأة وتعزيز قدراتها في المرافعة من أجل ممارسة فعلية لمهامها على مستوى المجالس الشعبية البلدية والولائية و التي تعد خزانا لصقل الكفاءات النسوية ليصبحن من النخبة التي ستصل لمراكز صنع القرار وقد بلغ عدد المنتخبات اللواتي تلقين هذا التكوين 800 امرأة.

- برنامج تدعيم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية كابدال «**CapDel**» :

يهدف هذا البرنامج إلى تدعيم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية وترقية الحكامة المحلية في إطار مقارنة تشاركية الغاية منها إرساء الشفافية في التسيير لتعزيز التلاحم الاجتماعي و بروز إقتصاد محلي متنوع. وقد استفادت 10 بلديات نموذجية عبر الوطن من هذا البرنامج تم إختيارها وفقا لتنوعها السياحي و الاجتماعي و الثقافي معظمها بلديات ريفية، ويستهدف البرنامج بلوغ ما يلي:

- إشراف الشباب والمرأة لاسيما المرأة الريفية في برامج التنمية المحلية باعتبار المرأة أكثر إستعدادا وقدرة على ترقية تنمية محلية مستدامة وشاملة لتحقيق المساواة بين الجنسين في تسيير الشؤون المحلية،
- دعم الفاعلين المحليين و المجتمع المدني في تفعيل وتسيير آليات الحكامة التشاورية من أجل التخطيط الاستراتيجي لمسار التنمية المحلية المستدامة لبلديتهم،
- تحسين أداء الجماعات المحلية وإكسابها الفعالية والنجاعة الذاتية في تامين التنمية المحلية،
- دعوة الجمعيات إلى المشاركة في التنمية المحلية،
- عصرنة المرفق العمومي،
- تسيير المخاطر الكبرى على المستوى المحلي من خلال إشراك السكان وتكوين الفاعلين في تسيير المخاطر.

- تمكين النساء من ملكية المحلات الموجهة للنشاط الحرفي والإقتصادي على مستوى البلديات:

يندرج هذا الهدف ضمن المسعى الرامي بالتكفل الناجع بالشباب وإعطاء الأولوية للنساء المؤهلات لاسيما بالمناطق الريفية.

ولهذا الغرض، تم نقل ملكية هذه المحلات من الأملاك الخاصة للدولة إلى الأملاك الخاصة للبلديات لتمكين هذه الأخيرة من التصرف في هذه المحلات، وفقا للمتطلبات المحلية وتماشيا مع اهتمامات الشباب والنساء الراغبات في إستغلالها حسب توجهاتهم المهنية.

يهدف هذا البرنامج إلى ترقية العمل الحرفي وخلق موارد مدرة للمداخيل للبلديات، حيث استفاد من

هذه المحلات 108411 شخص من بينهم 33173 امرأة أي بنسبة 30.60%.